

Distr.: General
2 April 2018
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الحادية والخمسون

نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه - ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨

أنشطة التنسيق

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

| | |
|---|--|
| ٢ | أولاً - مقدّمة |
| ٢ | ثانياً - أنشطة التنسيق |
| ٢ | ألف - المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص |
| ٣ | باء - المنظمات الأخرى |



أولاً - مقدمة

- ١- طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٤٢/٣٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي تقريراً عن الأنشطة القانونية للمنظمات الدولية العاملة في مجال القانون التجاري الدولي، مشفوعاً بتوصيات بشأن الخطوات الواجب على اللجنة اتخاذها لتنفيذ ولايتها المتعلقة بتنسيق أنشطة المنظمات الأخرى العاملة في المجال.
- ٢- واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢/٣٦ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، اقتراحات مختلفة قدمتها اللجنة لمواصلة الاضطلاع بدورها التنسيقي في مجال القانون التجاري الدولي.^(١) وتضمنت تلك الاقتراحات، بالإضافة إلى تقديم تقرير عام عن أنشطة المنظمات الدولية، تقديم تقارير عن مجالات نشاط محددة تركّز على الأعمال الجارية من قبل، وعلى المجالات التي لا تجري فيها أعمال التوحيد ولكن يمكن أن يكون من المناسب الاضطلاع بها فيها.^(٢)
- ٣- ويقدم هذا التقرير، الذي أُعدَّ استجابةً للقرار ١٤٢/٣٤ ووفقاً لولاية الأونسيترال،^(٣) معلومات بشأن أنشطة المنظمات الدولية الأخرى العاملة في مجال القانون التجاري الدولي والتي شاركت فيها أمانة الأونسيترال. وتضمنت تلك الأنشطة في معظمها تقديم تعليقات على الوثائق التي صاغتها تلك المنظمات، والمشاركة في اجتماعات مختلفة (مثل أفرقة العمل، وأفرقة الخبراء، والجلسات العامة) والمؤتمرات. وكان الغرض من تلك المشاركة ضمان تنسيق الأنشطة التشريعية وأنشطة وضع القواعد ذات الصلة لمختلف المنظمات، وتبادل المعلومات والخبرات، وتجنب ازدواجية العمل وتكرار النصوص الناتجة عن هذا العمل.

ثانياً - أنشطة التنسيق

ألف - المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

- ٤- حضرته الأمانة اجتماع مجلس إدارة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (روما، ١٠-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧).

مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

- ٥- حضرت الأمانة اجتماع مجلس الشؤون العامة والسياسات (لاهاي، هولندا، ١٣-١٥ آذار/مارس ٢٠١٨)، وشاركت في الاجتماع الثالث للجنة الخاصة المعنية بمشروع الأحكام، وذلك لغرض تنسيق العمل الذي تضطلع به الأونسيترال أولاً بشأن الاعتراف بالأحكام المتعلقة

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة؛ الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/36/17)، الفقرات ٩٣-١٠١.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠٠.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١)، القسم الثاني، الفقرة ٨.

بالإعسار وإنفاذها، والذي يستند إلى العمل الذي يقوم به مؤتمر لاهاي حالياً، وثانياً بشأن اتفاقات التسوية الدولية الناشئة عن الوساطة (لاهاي، هولندا، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). وكان الغرض من المشاركة ضمان عدم حدوث أيّ تداخل أو ازدواجية في الصكوك الجاري وضعها من قبل الأونسيترال ومشروع اتفاقية مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. وقد أُتيحت أحدث مسودات مشروع اتفاقية مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص لأفرقة عمل الأونسيترال بغية إعلام المندوبين.

- الأنشطة المشتركة مع المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص
- ٦- تستذكر الأمانة التقرير المقدم إلى دورتها الخمسين (A/72/17)، الفقرات ٣٣٣-٣٣٥ بشأن إعداد وثيقة توجيهية في مجال قانون العقود التجارية الدولية (مع التركيز على عقود البيع) والذي وافقت عليه اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين.^(٤)
- ٧- وقد جرى التواصل مع أفراد ذوي خبرة عملية في مجالي قانون العقود التجارية الدولية والقانون الدولي الخاص لتنفيذ المشروع؛ ووافق خمسة خبراء على الاضطلاع بالعمل. وعُقد أول اجتماع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لإطلاق المشروع رسمياً، واتفق على جدول المحتويات بحيث يتضمن فصلاً عن المواضيع التالية: مقدمة؛ تحديد القانون الساري على العقود التجارية الدولية؛ والقانون الموضوعي لعقود البيع؛ والمسائل القانونية المتكررة الناشئة ذات الصلة بعقود البيع؛ وتوجيهات لقطاعات أعمال محددة (اختياري).
- ٨- واتفقت الأمانات الثلاث على تنسيق التشاور مع الجهات المعنية بشأن مشروع النص قبل التماس التعليقات من الدول والحصول على موافقة رسمية من هيئاتها الرئاسية.
- ٩- ويقتضي الإطار الزمني المتفق عليه إتاحة مشروع نص أول بنهاية آذار/مارس ٢٠١٨؛ ثم تعميم المشروع الأول على الجهات المعنية بنهاية أيار/مايو ٢٠١٨؛ ثم تقديم مشروع منقح إلى مجلس إدارة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في آذار/مارس ٢٠١٩ للنظر فيه في أيار/مايو ٢٠١٩؛ وتقديم مشروع منقح آخر إلى مجلس مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في آذار/مارس ٢٠٢٠ للموافقة عليه؛ يتبعه تقديم نص آخر إلى مجلس إدارة المعهد الدولي في أيار/مايو ٢٠٢٠ للموافقة الرسمية عليه؛ ثم الاعتماد الرسمي للنص في إطار احتفالات الذكرى الأربعين لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع خلال الدورة الثالثة والخمسين للأونسيترال في تموز/يوليه ٢٠٢٠.
- ١٠- وسيوفر مزيد من التفاصيل في تقرير شفهي يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين.

باء- المنظمات الأخرى

- ١١- أحررت الأمانة أنشطة تنسيق مع منظمات دولية مختلفة أخرى إلى جانب مشاركتها في مبادرات اليونيدروا ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفقرة ٢٨١.

١- أنشطة عامة

١٢- واصلت الأمانة مشاركتها في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية وشاركت (عن بُعد) في فعاليات الاجتماع السنوي للمجموعة المشتركة (جنيف، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)، والذي استُعرضت فيه الأنشطة الرئيسية التي أجرتها المجموعة في عام ٢٠١٧ في سياق "نهج الأمم المتحدة لتوحيد الأداء". فضلاً على ذلك، تواصل النقاش بشأن إجراءات المتابعة فيما يتعلق بإنشاء صندوق استثماري عالمي متعدد المانحين للتجارة والقدرات الإنتاجية، وخصوصاً الإجراءات المتعلقة بوضع استراتيجية اتصال مناسبة للتواصل مع المانحين المحتملين (انظر أيضاً الوثيقة A/CN.9/908، الفقرة ١١).

١٣- وحضر ممثل للأمانة الاجتماع السنوي للجنة الاستشارية لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية المعنية بالقانون الدولي الخاص (واشنطن العاصمة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧).

سيادة القانون

١٤- واصلت أمانة الأونسيترال مشاركتها في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية، والتي دعا الأمين العام إلى انعقادها من أجل: (أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ و(ب) تقديم المشورة لعملية المتابعة الحكومية الدولية بشأنها. وفي هذا السياق، ساهمت الأمانة في تتبع مسار التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، وذلك لأهميتها الوثيقة الصلة بعمل الأونسيترال، ومن خلال تقديم مواد لإدراجها في الملحق بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٨.^(٥)

١٥- وساهمت أمانة الأونسيترال في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٧ عن تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها.^(٦)

٢- الأنشطة المتصلة برابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ

١٦- واصلت الأمانة تعاونها مع رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومُنحت وضع ضيف لمدة ثلاث سنوات في لجنتها الاقتصادية في عام ٢٠١٧. وشاركت الأمانة في الاجتماعات التالية:

(أ) اجتماع اللجنة الاقتصادية وأصدقاء الرئيس بشأن تعزيز البنية التحتية القانونية الاقتصادية؛

(ب) حلقة عمل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حول بدء الأعمال التجارية: إجراءات مبسطة لتسجيل وتأسيس الشركات التجارية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية (مدينة هو تشي مينه، فيت نام، ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٧)؛

(٥) <https://developmentfinance.un.org/iatf-2018-report>

(٦) انظر الوثيقة A/72/268 والفقرتين ٤ و٤٤ الواردة فيهما عن الأونسيترال.

- (ج) حلقة عمل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حول استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسوية المنازعات وإدارة الاتفاقات الإلكترونية (وخصوصاً تسوية المنازعات على الإنترنت) (بورت موريسي، بابوا غينيا الجديدة، ٣-٤ آذار/مارس ٢٠١٨)؛
- (د) حلقة عمل رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حول المعاملات المضمونة: أفضل الممارسات من أجل النمو الدينامي للأعمال التجارية (٢١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨)؛
- (هـ) الاجتماع الأول لفريق خبراء الاستثمار (٢٠١٨) (بورت موريسي، بابوا غينيا الجديدة، ١-٢ آذار/مارس ٢٠١٨).

٣- الأنشطة الخاصة بمواضيع محدّدة

(أ) المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

- ١٧- واصلت الأمانة تشجيع المشاركة والحوار بشأن عمل الأونسيترال المتعلق بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (الفريق العامل الأول)، وذلك من خلال ما يلي:
- (أ) المشاركة في مؤتمر مشترك للمنتدى الأوروبي للسجلات التجارية ومنتدى سجلات الشركات، عرض إيضاحي لآخر التطورات في مجال عمل الأونسيترال بشأن تسجيل الأعمال التجارية (كارديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ١٠-١٣ أيار/مايو ٢٠١٧)؛
- (ب) تقديم عرض إيضاحي عن المداولات الجارية في إطار الفريق العامل الأول خلال مؤتمر أكاديمي بشأن الإجراءات المبسطة لتسجيل الأعمال التجارية وفي حلقة عمل لطلاب قانون الأعمال الدولي (جامعة تيلبورغ، تيلبورغ، هولندا، ٢٤-٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧).

(ب) الاشتراء

- ١٨- عمدت الأمانة إلى استعراض، أو تقديم تعليقات، بشأن ما يلي:
- (أ) الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن نظم الاشتراء في أربعة من بلدان إقليم رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أساس أفضل الممارسات الدولية باستخدام تصنيف المشتريات الحكومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- (ب) مشروع توصية من المفوضية الأوروبية بشأن التأهيل المهني لموظفي الاشتراء العمومي،^(٧) ومشروع وثيقة عمل لموظفي المفوضية الأوروبية بشأن مجموعة أدوات للممارسات الجيدة مرفقة بالتوصية؛^(٨)

(٧) متاح في صيغته النهائية على الموقع الإلكتروني التالي: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32017H1805>.

(٨) متاح في صيغته النهائية على الموقع الإلكتروني التالي: <http://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/10102/2017/EN/SWD-2017-327-F1-EN-MAIN-PART-1.PDF>.

(ج) المواد المرجعية للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد المتعلقة بالتدريب على ضمانات مكافحة الفساد في قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي.

(ج) تسوية المنازعات

١٩- أكدت اللجنة، في دورتها الخمسين المعقودة في عام ٢٠١٧، الحاجة إلى العمل مع الفريق العامل الثالث المعني بالإصلاح المتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة بحيث يتضمن العمل مع مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والمحكمة الدائمة للتحكيم.^(٩) فضلاً على ذلك، اتفقت اللجنة على ضرورة مراعاة العمل الجاري في المنظمات الدولية ذات الصلة في مجال إصلاح معاهدات الاستثمار.^(١٠)

٢٠- وبناءً عليه، شاركت الأمانة في إجراء مشاورات مع المنظمات المذكورة أعلاه على أساس متواصل، كما شاركت في عدد من الفعاليات ومنها:

(أ) مؤتمر المنتدى الاقتصادي العالمي بشأن معاهدات الاستثمار المتعددة الأطراف (برن، سويسرا، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛

(ب) المنتدى السابع لمحامي الشركات في جنوب الصين والذي نظّمته محكمة شنزن للتحكيم الدولي، تحت عنوان "الحزام والطريق: الشركات الصينية والتحكيم في مجال الاستثمار" (٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، شنزن، الصين)؛

(ج) مؤتمر الأونكتاد الرفيع المستوى لاتفاقات الاستثمار الدولية (٩-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، جنيف)؛

(د) المائدة المستديرة السابعة والعشرين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول حرية الاستثمار (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، باريس)؛

(هـ) مشاورات غرفة التجارة الدولية والأونسيترال ومركز جنيف لتسوية المنازعات الدولية مع المستثمرين بشأن الإصلاح المتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، باريس)؛

(و) مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة (١٢ آذار/مارس ٢٠١٨، باريس)؛

(ز) المنتدى الآسيوي الرابع للاستثمار الأجنبي المباشر، بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة وسياسة الاستثمار، والذي نظّمه مركز كولومبيا للاستثمار المستدام والمنتدى الاقتصادي

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/72/17)، الفقرة ٢٥١.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦٤.

العالمي والجامعة الصينية في هونغ كونغ (٢٢-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين).

(د) التجارة الإلكترونية

٢١- حضرت الأمانة جلسة خاصة حول تفعيل بروتوكول النظام الإلكتروني لطلب نقل الشحنات عقدتها الفرقة العاملة المعنية بالنقل البري التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا من أجل توضيح الأهمية المحتملة للقانون النموذجي للسجلات الإلكترونية القابلة للتحويل في تنفيذ رسائل الشحن الإلكترونية الصادرة وفقاً لبروتوكول النظام الإلكتروني لطلب نقل الشحنات (جنيف، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨).

(هـ) مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص

٢٢- في ضوء قرار اللجنة الذي اتخذته في دورتها التاسعة والأربعين (٢٠١٦) والذي يقتضي أن تنظر الأمانة في تحديث دليل الأونسترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص، كله أو جزء منه، حسب الاقتضاء، وذلك بمشاركة خبراء،^(١١) فقد شاركت الأمانة في إجراء مشاورات مع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من بين جهات أخرى، على أساس متواصل، وقدمت تعليقات مكتوبة بشأن مشاريع نصوص السياسات، بما في ذلك ما يلي:

(أ) مشروع النص الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا بعنوان "معيّار بشأن عدم التسامح مطلقاً مع الفساد في عمليات الاشتراء القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص" والذي أُعد لأغراض "المنتدى الدولي لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص محوراً للناس أولاً"، خلال السنة، منذ انعقاد الدورة الخمسين للجنة؛

(ب) مشروع المبادئ التوجيهية الصادر عن البنك الدولي لتصميم سياسة لإدارة العروض غير الملتزمة في مشاريع البنية التحتية (حزيران/يونيه ٢٠١٧)؛

(و) المصالح الضمانية

٢٣- واصلت الأمانة تنسيقها وتعاونها مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال المصالح الضمانية. كما واصلت تعاونها مع البنك الدولي في تقديم المساعدة التقنية التشريعية للدول التي تجري عملية إصلاح للمعاملات المضمونة (سان كيتس ونيفيس وسانت لوسيا، ٢٦-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، والبحرين ١١-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧). كما التقت ممثلين عن المفوضية الأوروبية، وشاركت في مؤتمر خبراء مشترك عبر الفيديو بغية ضمان اعتماد نهج منسق لإزاء القانون الساري على آثار المعاملات في المستحقات والأوراق المالية على أطراف ثالثة.

(١١) المرجع نفسه، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ١٧ (A/71/17)، الفقرات ٣٥٩-٣٦٢.

٢٤- وتلبيّةً لطلب من الفريق العامل الرابع، الذي يُعدُّ حاليًا مشروع دليل عملي للقانون النموذجي للمعاملات المضمونة، تتواصل الأمانة مع لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، لتبادل المعلومات بشأن القانون النموذجي والسعي لتنسيق الجوانب التنظيمية، لا سيما اللوائح المالية، عند تطبيق القانون النموذجي.

(ز) الإعسار

٢٥- شاركت الأمانة في جلسة نقاش لمناقشة تقرير عن إنقاذ الشركات التجارية في قانون الإعسار وعلاقته بدليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار، والذي تم إصداره خلال المؤتمر السنوي لمعهد القانون الأوروبي (فيينا، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).